مصنع للسجاد في مصر. بلدان التحول العربي تشهد نموا ضعيفا، وبالتالي فهي بحاجة إلى إصلاحات جريئة لتنشيط اقتصاداتها وتوفير فرص العمل بأجور مجزية.
(الصورة: Godong/Newscom)

آفاق الاقتصاد في الشرق الأوسط

آفاق النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط تتحسن بوجه عام، لكن الحاجة للإصلاحات الجريئة لا تزال قائمة

٦ مايو ٢٠١٤

- البلدان المصدرة للنفط تسجل نموا قويا في القطاعات غير النفطية، لكنها بحاجة إلى تعزيز موازناتها وتنويع اقتصاداتها
- البلدان المستوردة للنفط تشهد نموا ضعيفا نتيجة ضعف الثقة، والاحتكاكات الاجتماعية والسياسية، والصراع الدائر في سوريا
- بلدان التحول العربي تحتاج إلى إصلاحات جريئة لتشجيع النمو، وتوفير وظائف بأجور مجزية

من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي هذا العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، لكن ضعف الثقة، مع استمرار عجز المالية العامة الكبير في بعض الحالات، لا يزال يشكل عبئاً على الآفاق الاقتصادية في المنطقة، حسب آخر تقييم أصدره الصندوق عن المنطقة.

ويتوقع الصندوق أن يصل متوسط النمو في المنطقة إلى حوالي ٣,٢٥% في عام ٢٠١٤ مع تحسن الظروف العالمية (انظر الجدول).

وفي هذا السياق، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، الذي كشف عن التقرير اليوم في دبي "إن آفاق النمو بوجه عام في المنطقة لا تزال أقل كثيرا مما ينبغي لإحداث تغيير في معدلات البطالة المرتفعة، لا سيما بين الشباب". وأضاف قائلا إن على معظم بلدان المنطقة معالجة بعض القيود الرئيسية التي تعيق إطلاق إمكانات النمو فيها بالإضافة إلى بناء توافق في الآراء حول الإصلاحات اللازمة.

البلدان المصدرة للنفط تسجل نموا قويا

يتوقع صندوق النقد الدولي أن تزداد قوة النمو هذا العام في بلدان المنطقة المصدرة للنفط – الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن – لتصل إلى ٣,٥% مقارنة بنسبة قدرها ٢% في ٢٠١٣.

وسوف تؤدي زيادة الإنتاج في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي مع ارتفاع الطلب العالمي إلى تحييد أثر الاضطرابات النفطية في ليبيا. ويفيد التقرير بأن القطاع غير النفطي سيواصل نموه القوي نتيجة زيادة الإنفاق العام وقوة الائتمان الخاص. غير أن انخفاض الطلب العالمي – نتيجة تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة أو انخفاض التضخم في الأسواق المتقدمة – أو ارتفاع العرض من المصادر غير التقليدية (الغاز الصخري) قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

النمو يزداد قوة بوجه عام في مختلف أنحاء الشرق الأوسط

من المتوقع أن يكون يؤدي ارتفاع الإنتاج النفطي، والإنفاق الحكومي، وقوة الائتمان الخاص إلى دفع عجلة النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. غير أن النمو لا يزال ضعيفا في بلدان المنطقة المستوردة للنفط، وخاصة في بلدان التحول العربي، بسبب ضعف الثقة والاحتكاكات الاجتماعية والسياسية والصراع الدائر في سوريا.

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي،%)

		التوقعات	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]	**٢,٤**	**٣,٢**	**٤,٤**
البلدان المصدرة للنفط[٢]	٢,٠	٣,٤	٤,٦
النمو النفطي –	٢,٠	٠,٤	٢,٨
النمو غير النفطي	٣,٩	٤,٦	٥,٠
مجلس التعاون الخليجي	٤,١	٤,٢	٤,٤
النمو النفطي	٠,٩	٠,٤	٠,٦
النمو غير النفطي	٥,٤	٥,٧	٥,٨
البلدان المستوردة للنفط[٣]	٣,٠	٢,٨	٤,١
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]	٢,٢	٣,٢	٤,٥
بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)[٤]	٢,٨	٢,٩	٤,٣

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
[١] لا تتضمن البيانات الجمهورية العربية السورية.
[٢] الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.
[٣] أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.
[٤] مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

ونبه الصندوق إلى تراجع أوضاع المالية العامة في هذه المجموعة من البلدان. فالبلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى اثنين من دول المجلس (البحرين وعُمان) سوف تسجل عجزا في المالية العامة خلال العام الجاري، مما يزيد من تعرضها لمخاطر حدوث تراجع مستمر في الإيرادات النفطية (انظر الرسم البياني ١). وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن معظم البلدان المصدرة للنفط لا تدخر قدرا كافيا من أرباحها النفطية الاستثنائية لصالح الأجيال القادمة.

وصرح السيد أحمد للصحفيين بقوله إنه "ينبغي للحكومات أن تستكشف السبل الممكنة لكبح النفقات الجارية التي يصعب التراجع عنها، وخاصة الأجور والدعم. وفي نفس الوقت، عليها أن تستهدف الاستثمارات الرأسمالية والبرامج الاجتماعية عالية الجودة." وأضاف قائلا "إن الإصلاحات الهيكلية التي تدعم تنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص هي من أبرز الأولويات".

الرسم البياني ١

تراجع أرصدة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط

البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي واثنان من دول المجلس (البحرين وعُمان) سوف تسجل عجزا في المالية العامة في عام ٢٠١٤، مما سيجعلها عرضة للمخاطر إذا انخفضت أسعار النفط. وسوف يتعين عليها تشديد أوضاع المالية العامة في المرحلة القادمة.

(أرصدة المالية العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)

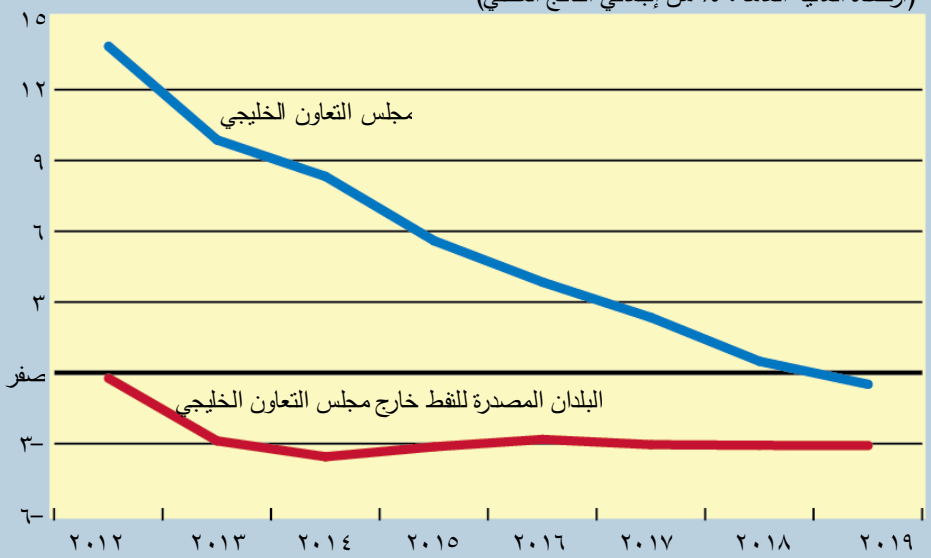

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

البلدان المستوردة للنفط تشهد نموا ضعيفا

رغم بعض الدلائل الإيجابية –ارتفاع الاستثمارات العامة وتزايد قوة الصادرات نتيجة تحسن معدلات النمو العالمي– فإن بلدان المنطقة المستوردة للنفط – أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس، كمجموعة– ستشهد عاما آخر من النشاط الاقتصادي الضعيف، وفقا لما ورد في التقرير (انظر الرسم البياني ٢).

والسبب الرئيسي لهذا النمو المنخفض هو ضعف الثقة في غمار التحولات السياسية المعقدة الجارية والتداعيات الإقليمية للحرب الأهلية المدمرة في سوريا التي تركت بالفعل أثرا كبيرا على الأردن ولبنان والعراق. ويرى الصندوق أن ما ترتب على ذلك من أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات، والتوترات الأمنية، والقلاقل الاجتماعية يعرقل أيضا الاستثمارات الخاصة.

الرسم البياني ٢

النمو ضعيف في البلدان المستوردة للنفط

ينبغي تحقيق طفرة كبيرة في النمو تصل بمعدله إلى متوسط الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى على الأقل، حتى يتسنى تخفيف المعاناة الاقتصادية في المنطقة وتحقيق خفض مؤثر في مستوى البطالة.

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %)

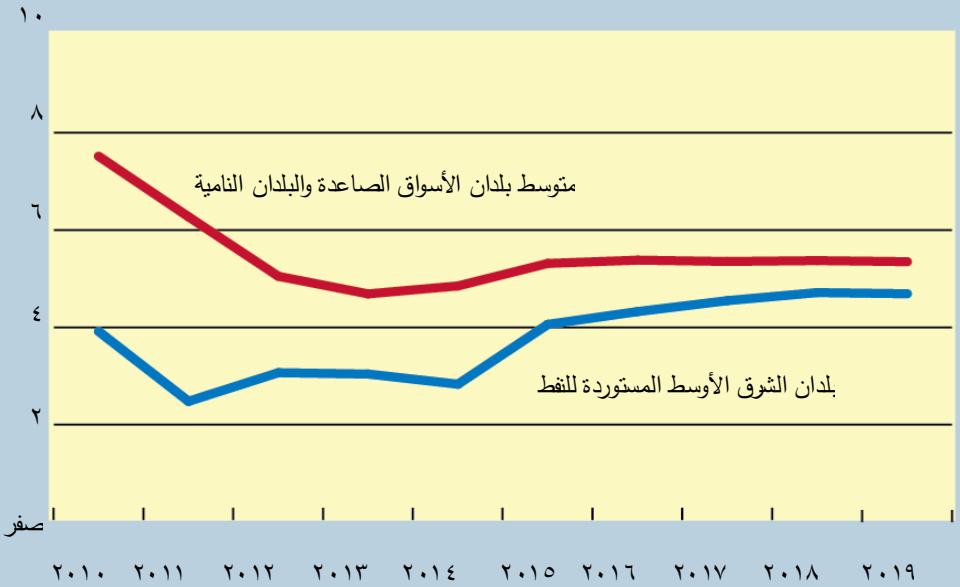

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقال السيد أحمد "إن التعافي الاقتصادي في هذه المجموعة من البلدان يواجه مخاطر كبيرة. فالاحتكاكات الاجتماعية والسياسية قد تعرقل هذه التحولات وتؤدي إلى زيادة ارتفاع البطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي. وأضاف قائلا إن انخفاض النمو في الاقتصادات الصاعدة أو أوروبا أو مجلس التعاون الخليجي قد يتسبب في إضعاف الصادرات.

بلدان التحول بحاجة إلى إجراءات حاسمة

مع بلوغ معدل البطالة ١٣% في بلدان التحول العربي – مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن – أصبح الوضع يمثل تناقضا صارخا مع طموحات المواطنين الذي نزلوا إلى الشوارع مطالبين ضمن جملة أمور بالحصول على فرص اقتصادية أفضل.

وقال السيد أحمد للصحفيين "إن الوضع يقتضي تحرك صناع السياسات لتحقيق التحول الاقتصادي نحو اقتصادات أكثر ديناميكية قادرة على توليد المزيد من فرص العمل وتحقيق النمو".

ولتحقيق هذه الرؤية للنمو المرتفع والاحتوائي والقابل للاستمرار، يوصي صندوق النقد الدولي بأن يقوم صناع السياسات في المنطقة بما يلي:

السعي لتنفيذ سياسات للحفاظ على الاستقرار ودعم النمو على المدى القصير: فسوف يكون من الضروري إيجاد الحيز المالي الكافي (من خلال المنح الإضافية، والقروض بفوائد منخفضة، وإعادة توجيه الحماية الاجتماعية من الدعم المعمم الذي يتسم بارتفاع التكلفة وعدم الكفاءة إلى التحويلات المباشرة التي تحقق استهدافا أفضل للفقراء والشرائح الضعيفة، واحتواء فاتورة أجور القطاع العام) لزيادة الاستثمارات العامة والإنفاق على الصحة والتعليم. وينبغي أن ترتكز الخطط على اعتمادات الموازنة متوسطة الأجل التي تحظى بالمصداقية لضمان الاستمرارية في تحمل الدين والتمويل المستمر، كما ينبغي توخي العناية في اختيار المشروعات لضمان مساهمتها بالفعل في تعزيز آفاق النمو الاقتصادي.

الشروع في الإصلاحات الهيكلية لتشجيع الاستثمار الخاص وتوفير المزيد من فرص العمل: يقتضي إدخال تحسينات دائمة على التوقعات الاقتصادية وتوفير فرص العمل الدائمة بأجور مجزية القيام بإصلاحات هيكلية تستهدف معالجة المعوقات الأكثر تأثيراً، وخاصة عدم كفاءة الجهاز البيروقراطي والفساد، والنظم الضريبية التي لا تدعم التنافسية، والدعم الكبير لأسعار الطاقة الذي يؤدي إلى تشويه الإنتاج لصالح الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة التي لا تشجع توفير فرص

العمل؛ والمصاعب وأوجه عدم المساواة في الحصول على التمويل؛ وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل؛ وتنظيمات العمل التي لا تقدم حوافز لتوظيف القوى العاملة والمشاركة في سوق العمل الرسمي الخاص.

وقال السيد أحمد "إن هناك مصاعب أمام تنفيذ الكثير من الإصلاحات الضرورية أثناء فترات التحول السياسي، ولكن بعضها يمكن البدء فيه على الفور ومن شأنه أن يساعد على تحسين الثقة، مثل تبسيط القواعد المنظمة للأعمال (إنشاء مؤسسات الأعمال أو تسجيل الممتلكات أو الحصول على التصاريح وخدمات الكهرباء)، وتدريب العاطلين عن العمل وغير ذوي المهارات، وتحسين الإجراءات الجمركية، وتعميق التكامل التجاري".

- لتعزيز النقاش حول جدول أعمال السياسات لهذه المجموعة من البلدان، يشارك صندوق النقد الدولي في استضافة مؤتمر إقليمي، بالتعاون مع الحكومة الأردنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، في العاصمة الأردنية عمَّان تحت عنوان "بناء المستقبل: الوظائف والنمو المساواة في العالم العربي" في الفترة ١١-١٢ مايو القادم.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

بناء المستقبل

الندوة المعنية بالشرق الأوسط

التحول الاقتصادي

بلدان التحول العربي